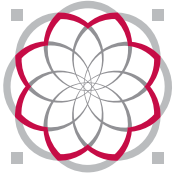


annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



التقرير السنوي
2021



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



التقرير السنوي
2021

الهدف الاستراتيجي 1

بناء كتلة حرجة من الجهات الفاعلة والشركاء في مجال التنمية في المنطقة العربية لتصبح فعالة في سياسات التنمية على المستويات الوطنية، من خلال التأثير على مقترحات السياسات البديلة وزيادة الوعي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمطالب النقابية والمهنية، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في التأثير على المجتمع والسياسات الاقتصادية، وتمكين المرأة، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والدفاع عن حقوق الأقليات.

ينعكس التقدم في الهدف 1 من خلال:

- مشاركة أكثر من 500 ممثل من المنظمات الأعضاء والشريكة خلال العام 2021 في مسارات بناء القدرات والحوارات على المستويين الوطني والإقليمي مما يسهم في تحسين المشاركة في عمليات المناصرة.
- مشاركة أعضاء وشركاء الشبكة في الحوارات ومسارات المناصرة المتعلقة بأجندة 2030 للتنمية المستدامة للتأثير على صنع السياسات في العراق ومصر وتونس ولبنان وفلسطين والجزائر.
- طوّر أعضاء وشركاء شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ثلاثة تقارير وطنية تعكس خطايا بديلاً عن التنمية وبدأوا في الوصول إلى صنّاع السياسات باستخدام القنوات المذكورة أعلاه.
- أتاحت الشبكة بعض الفرص للحوارات مع صنّاع السياسات حول سياسات التنمية البديلة، ولكن هذه الفرص لا تزال محدودة وتتطلب مزيد من بناء التحالفات والتغيير في ديناميات السلطة.



في المغرب، نظم الفضاء الجمعوي تدريباً حضورياً لمدة يومين في 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر ويومين عبر الإنترنت بمشاركة 20 متدرّياً ومنتدّبة.

في مصر، أقامت مؤسسة المرأة الجديدة جلسة حضورية لتدريب المدربين بين 20 و23 تشرين الأول/أكتوبر بمشاركة 19 متدربة. وقد استفادت كل هذه الدورات من المواد التدريبية التي طورتها الشبكة لجلسات تدريب المدربين الإقليمية، مع مراعاة السياق الوطني. تم تصميم كل تدريب وفقاً لاحتياجات المشاركين، حيث خلق فرصة لزيادة الوعي بأجندة 2030، وفهم المبادئ الخمس (Ps 5) ورصد التنفيذ.

كما قامت منظمات المجتمع المدني الـ21 المنضوية في مشروع "سفير" بنشر هذه المعرفة الجديدة التي أنتجتها الشبكة لجمهور أوسع، لا سيما لحوالي 300 شاب وشابة من تسع دول عربية: لبنان، الأردن، فلسطين، سوريا، مصر، المغرب، تونس، ليبيا، والجزائر. وبين أيلول/سبتمبر 2021 وأذار/مارس 2022، تنظّم كل من هذه المنظمات ما بين 40 و50 ساعة من الدورات التدريبية مع حوالي 15 شايًا وشاية حول المناصرة وأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بناءً على الدورات التدريبية التي شاركوا فيها مع الشبكة.

ANND's School

ALL COURSES SIGN IN

Courses

All Courses

Search

All Courses الهدف الرابع عشر - Goal 14 2 Lessons Free	All Courses الهدف الثالث عشر - Goal 13 7 Lessons Free	All Courses الهدف الثاني عشر - Goal 12 9 Lessons Free
14 الحياة تحت الماء	13 العمل المناخي	12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
All Courses الهدف الحادي عشر - Goal 11 7 Lessons Free	All Courses المناصرة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - Advocacy 2 Lessons Free	All Courses تسجيلات الجلسات التدريبية 29 Lessons Free
11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة		

1 - تنظيم تدريب مدربين وأكثر من 12 تدريباً وطنياً حول التنمية المستدامة

تم تنظيم تدريب للمدربين الإقليميين حول أهداف التنمية المستدامة والمناصرة على الإنترنت في تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2021. عُقدت الجلسات الست الأولى من 14 إلى 16 ومن 26 إلى 28 تموز/يوليو، والدورات الأربع الأخيرة في 2 و14 و15 و16 أيلول/سبتمبر، بمشاركة حوالي 30 منظمة مجتمع مدني من المنطقة العربية، وشاركت الغالبية من خلال تقديم المحتوى والمواد التدريبية التي طورتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بشأن أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030. كما قامت باقتراح وإدارة تمارين مجموعات العمل لتحسين القدرات والمهارات التدريبية المستندة إلى الملاحظات الملموسة للمدربين الرئيسيين والمشاركين الآخرين.

قامت الشبكة باستطلاع رأي حول التعلّم (mentimeter) لكل جلسة تم تنظيمها، يسأل عن مستوى فهم الموضوع/القضية قيد المناقشة، وفعالية جلسة تدريب المدربين في إعداد التدريب، وجودة/وضوح مواد التدريب المتاحة للمدربين.

تجدد الإشارة إلى أنه استعداداً لتدريب المدربين الإقليمي حول أهداف التنمية المستدامة والمناصرة، أقامت الشبكة خمس دورات تدريبية شهرية بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو 2021 لتكون بمثابة جلسات تمهيدية لتنسيق مستوى المعرفة بين المشاركين.

رابط مدرسة الشبكة على thinkific،

<https://annd-s-school-a68b.thinkific.com/collections>

عند الانتهاء من دورات تدريب المدربين الإقليمية، نظم المدربون والمدربات دورات تدريبية وطنية. هدفت إلى إشراك مجموعات الشباب وممثلي المجتمع المدني للسعي نحو الإسهام في تعزيز خطاب التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

في تونس، نظمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات تدريباً لمدة 4 أيام في 4 مناطق مختلفة في 13 و28 تشرين الثاني/نوفمبر و5 و12 كانون الأول/ديسمبر، كان الأكثر انتشاراً، حيث تم تنظيمه في مواقع مختلفة.

2 - المشاركة في تنظيم "عنتاوي 31": "الحق في العمل: ضمان للتنمية والكرامة الإنسانية"

تضافرت جهود الشبكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان لتنظيم الدورة التدريبية الإقليمية السنوية في مجال حقوق الإنسان "عنتاوي 31" بعنوان "الحق في العمل: ضمان للتنمية والكرامة الإنسانية". تناولت الجلسات التحديات التي تواجه ضمان حق العمل للجميع، مع التركيز بشكل خاص على حالات النزاع المسلح، وانعكاسات السياسات الاجتماعية والاقتصادية على النهوض بالحق في العمل وحقوق الإنسان، وحماية الحق في العمل من خلال التشبيك والتحالفات بين النقابات والمجتمع المدني. تم تنظيم المرحلة الأولى من التدريب بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021 بمشاركة 110 مشاركًا من 14 دولة عربية، والمرحلة الثانية في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 ، بمشاركة 31 مشاركًا تم اختيارهم من بين المشاركين في المرحلة الأولى. وجاء المشاركون من 11 دولة عربية هي: الأردن، الجزائر، السودان، العراق، المغرب، اليمن، تونس، مصر، فلسطين، لبنان، وموريتانيا. وقد أظهرت نتائج التقييم أن الشراكة مع الشبكة شكلت قيمة مضافة للدورة التدريبية، خاصة أن دراسات وأبحاث وتقارير الشبكة متنوعة ومتعددة وتشمل جوانب الحق في العمل والحماية الاجتماعية والعمل اللائق كافة.

3 - تنظيم الأسبوع الدراسي السنوي حول سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتنمية

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومي للتنمية، وبالتعاون مع شبكة العالم الثالث ومعهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت أسبوع الدراسة السنوي حول سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتنمية، لأول مرة في بيروت، لبنان، وقد جمع 15 باحثًا وباحثة من مصر، والأردن، والجزائر، والبحرين، وموريتانيا، واليمن، ولبنان، والمغرب، وتونس، وفلسطين، والعراق، لمناقشة عدد كبير من الموضوعات، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الاستثمار، والديون، والإعانات، وتغير المناخ، والضرائب، والسيادة الغذائية، وسياسات التقشف وما إلى ذلك، ضمن برنامج مكثف مدته خمسة أيام. استضاف الأسبوع الباحثين الذين شاركوا مجالات بحثهم واهتماماتهم. بالإضافة إلى بناء القدرات، أمّن الأسبوع الدراسي فرصًا للتواصل وإشراك باحثين جدد في برامج الشبكة القائمة والمسارات التي تتابعتها. على سبيل المثال، أبدى المشاركون من الأردن اهتمامًا بالمرحلة التحضيرية للمنتدى السياسي رفيع المستوى الأردني والانخراط في التقرير الوطني الطوعي، وأظهر المشاركون من الجزائر والبحرين اهتمامًا بالمشاركة في مسار الاستعراض الدوري الشامل.





4 . إجراء مشاوررة وتدريب مدرّبين حول أولويات فعالية التنمية ومبادئ اسطنبول

5 . تنظيم 6 حوارات وطنية متعددة أصحاب المصلحة

في سياق مشروع النهوض بالحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط 2 (SOLiD2).. وبالتنسيق مع الاتحاد المتوسطي للأعمال والاتحاد العربي للنقابات، عقدت الشبكة ورشة العمل الوطنية الأولى لمنظمات المجتمع المدني حول الحوار الاجتماعي في لبنان في 16-17 أيلول/ سبتمبر 2021، بمشاركة نشطة من 14 منظمة من المجتمع المدني. سلّطت ورشة العمل الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي بناءً على تجربة SOLiD1. وأدار ثلاثة خبراء ورشة العمل: الدكتور سعيد عيسى، الخبير والميسر الرئيسي، الذي كان حاضراً خلال اليومين، والدكتورة غيتا حوراني، وأديب نعمة الذي شارك في اليوم التالي. وقدمت الدكتورة حوراني تحليلاً أولياً للتقرير الوطني، وقدم نعمة عرضاً حول العلاقة بين الحوار الاجتماعي وأجندة 2030 مع التركيز على الهدف الثامن.

عُقدت ورشة العمل الثنائية بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (5 أرباب عمل و 14 منظمة مجتمع مدني) على شكل ورشة عمل مكثفة ليوم واحد (الجمعة 26 تشرين الثاني/نوفمبر) في بيروت. انطلاقاً من الأزمة في لبنان، ركّزت الورشة على المحاور الرئيسية التي يجب أن يتعامل معها لبنان لمحاولة التعافي تدريجياً من الأزمة، وهي: اللامساواة والفقر، وسياسات الاقتصاد الكلي، والعمل اللائق، والإصلاح السياسي والمؤسسي. وكان لكل موضوع خبراء وميسرون متخصصون، بما في ذلك من الإسكوا ومنظمة العمل الدولية، لفسح المجال أمام نقاش سلس وبيئة صحية لعرض مخاوف ومطالب الجانبين. وقد كانت ورشة العمل ناجحة، حيث أسفرت عن مجموعة من المطالب والحلول الملموسة المتعلقة بكل موضوع تم تقديمه (يرجى الاطلاع على التقرير المرفق). تم التوصل إلى هذه الحلول والإصلاحات كتوافق بين منظمات المجتمع المدني وأرباب العمل.

في فلسطين، وبالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO)، عُقدت ورشة عمل منظمات المجتمع المدني في 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر، وشارك فيها 16 مشاركاً من مختلف قطاعات الشبكة الفلسطينية وهي: الزراعة والتعليم، والصحة،

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في 23 مارس لقاءً على الإنترنت بالاشتراك مع Reality of Aid حول أولويات المساعدة والتعاون في المنطقة العربية. ضمت المشاورة جهات فاعلة في المجتمع المدني من البحرين والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا وفلسطين والسودان واليمن، وساعدت في تحديد قضايا فعالية التعاون الإنمائي الخاصة بكل بلد لتمهيد الطريق للتعاون المستقبلي. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تم تطوير مجموعة أدوات تدريبية شاملة حول مبادئ اسطنبول. بناءً على هذه الأداة، تم تنظيم تدريب مدرّبين لمدة يومين في بيروت، شارك فيه 21 مشاركاً ومشاركة من 10 دول عربية، وتم تقسيمه إلى 6 جلسات تفاعلية. وقد ضمنت الشبكة احترام المساواة بين الجنسين، حيث كان 58% من الحضور من النساء. وقام المشاركون، قبل وبعد تدريب المدرّبين، بملء استمارة تقييم لأخذها في الاعتبار لتطوير النسخة المحدثة من مواد مجموعة أدوات التدريب. رابط صفحة الحدث.



وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نظمت جمعية تموز للتنمية الاجتماعية جلسة الحوار الوطني في العراق بحضور 24 مشاركًا... وبما أنها أتت بعد الانتخابات، أتاحت الجلسة مناقشة تحديات التنمية الرئيسية في البلاد وتقييم تنفيذ أجندة 2030. وتم إعداد تقرير تسليط الضوء بعد الاجتماع، تناول بالتفصيل تحديات التنمية البشرية المستدامة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.



- والحماية الاجتماعية، والشباب، والنساء، وبعض ممثلي العاطلين عن العمل. ركّز اليوم الأول على تقديم ومناقشة أهداف التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، وتحديدًا بالنسبة للسياسات الوطنية والعامّة. وركز اليوم الثاني من الورشة على مفهوم الحوار الاجتماعي، وتحديد دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وسائل الحوار القائمة على تنوع القطاعات.

في سياق مشروع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF)، وبهدف إشراك المجتمع المدني في حوار السياسات حول أجندة 2030، نظّم أعضاء الشبكة في مصر وتونس والعراق اجتماعات حوار وطنية متعددة أصحاب المصلحة. في مصر، عُقد الاجتماع في 15 تموز/يوليو 2021 بتنظيم من مؤسسة المرأة الجديدة، وجمع ممثلي المجتمع المدني لمناقشة تحديات التنمية الرئيسية في مصر، بالإضافة إلى قراءة التقرير الوطني الطوعي لمصر الذي تم تقديمه في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2021.

أمّا في تونس، فقد نظّمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الحوار الوطني بهدف تعزيز الحركة الوطنية ودعوات الإصلاح في البلاد والمطالب الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز بشكل خاص على دعوات الحركة النسوية. وباعتباره "ورشة عمل تفكير حول الوضع السياسي والاقتصادي الحالي لتونس"، كان الاجتماع مساحة فريدة متعددة التخصصات ومتقاطعة القضايا، لفتح النقاش بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. نجح هذا الحدث في الجمع بين الناس ووجهات النظر من مختلف مناطق البلاد وإشراك 25 مشاركًا. وحيث كان حوالي 72% من الحضور من تونس العاصمة، فقد ساهموا في إضفاء الطابع الوطني على النقاش نظرًا لاتساع نطاق جدول أعمال منظماتهم.

الهدف الاستراتيجي 2

أن تؤثر المنظمات المجتمعية بنجاح على سياسات التنمية الإقليمية والدولية البديلة من خلال العمل معًا والتعاون للضغط على المؤسسات الدولية والإقليمية.

ينعكس التقدم نحو الهدف 2 من خلال:

- مشاركة أعضاء وشركاء شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بشكل فعال في وضع خطة عمل للضغط على المؤسسات الدولية والإقليمية من خلال اجتماعات لجنة التنسيق والجمعية العامة للشبكة، وكذلك من خلال المشاورات المختلفة عبر الإنترنت التي أجريت لهذا الغرض.
- شارك حوالي 500 ممثل عن أعضاء الشبكة والمنظمات الشريكة في حوارات مع صندوق النقد الدولي حول توصياته وتدخلاته السياسية في المنطقة ومع مؤسسات الأمم المتحدة، وذلك ضمن المسارات التي تقودها هذه المؤسسات أو المناسبات التي نظمتها الشبكة.
- يعتمد الأعضاء والشركاء إلى الأبحاث وأوراق السياسات التي طورتها الشبكة، حول قضايا مثل مساءلة القطاع الخاص والسياسات الضريبية والحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، في تفاعلهم مع المؤسسات المالية الدولية.
- شمل ممثلو البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة أعضاء وشركاء الشبكة في مسارات التشاور المختلفة الخاصة بها، مما يزيد من احتمالية أن تأخذ المنظمات المالية الدولية بعين الاعتبار رأي أعضاء الشبكة في توصياتها إلى الحكومات في المنطقة. وبينما نرى بعض التغيير في توجه سياسات المؤسسات المالية الدولية والميل نحو معالجة التفاوتات في خطابها، فإن التغييرات الهيكلية المطلوبة لا تزال بعيدة المنال.



المؤسسي OMT من خلال منهجية تشاركية تتضمن تقييمًا للمنظمات الأعضاء وعلاقتها بعمل الشبكة.

2- الانخراط في مسارات أجندة 2030 للتنمية المستدامة

بين 25 و26 آذار/مارس 2021، نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع الشبكات الإقليمية لمنصة منظمات المجتمع المدني للتنمية المستدامة حديثاً افتراضياً لمدة يومين حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية. تم تنظيم هذا الاجتماع الإقليمي في إطار تنفيذ مشروع يدعمه صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وهو "إشراك المجتمع المدني في حوار السياسات حول أجندة 2030 في مصر والمغرب والأردن ولبنان وتونس والعراق". وقد عُقد الاجتماع بين 29 و31 آذار/مارس، أي قبيل انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وتناولت جلساته الخمس الموضوعات الرئيسية الخمسة لأجندة 2030: الناس، والازدهار والشراكة، والكوكب، والسلام. شارك في الاجتماع الذي استمر يومين بين 110 و120 مشاركاً من المجتمع المدني من المنطقة، ناقشوا بالتفصيل التحديات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والسياق القطري المشترك وساهموا في وضع مجموعة من التوصيات. سلطت المناقشات الضوء على الحاجة إلى تغيير منهجي وتعافي تحولي بالإضافة إلى إعادة التفكير في دور الدولة والجهات الفاعلة في التنمية، وضمان حوكمة أفضل، وأمن وكرامة الإنسان، والشفافية، وتعزيز السلام، والتمكين، وقيام مجتمعات شاملة. طوّرت الشبكة وثائق سمعية بصرية لاستخدامها خلال الاجتماع، لإلقاء الضوء على القضايا الموضوعية والسياق القطري. وتم اعتماد وثيقة ختامية تلخص التوصيات كافة لتقديمها إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة.

المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF 2021): نظمت الشبكة حديثاً جانبياً في 7 تمّوز/يوليو بعنوان "جدول أعمال 2030 والمنطقة العربية: تغيير السياسات لمعالجة التفاوتات متعددة الأبعاد وتحقيق الانتعاش المستدام والمرن". وقد داخل الحدث الجانبي ممثلون من الإسكوا وباحثون من

1- اجتماعات الجمعية العامة للشبكة وهيئة التنسيق

عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية جمعيتها العامة في الفترة ما بين 5 و7 آذار/مارس 2021، والتي ناقشت التطورات في السياق الإقليمي، والآثار المحتملة على عمل منظمات المجتمع المدني بشكل عام والشبكة بشكل خاص. جاء قرار تنظيم الجمعية العمومية هذا العام بعد انعقاده في شباط/فبراير 2020 التي وافقت على استراتيجية الأعوام 2020-2023. فقد تطلبت التطورات في المنطقة على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تلك المتعلقة بتداعيات جائحة كورونا، إعادة تفكير عميق في الأولويات. وبناءً على ذلك، نظمت الشبكة 10 اجتماعات تحضيرية وطنية بحضور ممثلي المنظمات الأعضاء والمنظمات الشريكة والخبراء المتعاونين مع الشبكة في كل من البلدان التالية (البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، مصر، المغرب، موريتانيا، العراق، تونس، والسودان). وخلصت هذه اللقاءات إلى أن الأهداف الإستراتيجية تتناول منهجية العمل وبالتالي لا داعي لإعادة النظر فيها، ولكن هناك مجموعة من الأولويات الموضوعية التي يجب على الشبكة تحديد أولوياتها في المرحلة الحالية، خاصة تلك المتعلقة بتداعيات الوباء، على المستويات التنموية والاجتماعية والاقتصادية وعلى مستوى الحريات العامة في المنطقة بشكل عام.

ثم جاء الاجتماع العام للجمعية العمومية الذي اعتمد على نتائج الاجتماعات الوطنية والنقاش السياسي والتنموي الذي شارك فيه خبراء من المنطقة لوضع التوجهات العامة لتنفيذ استراتيجية الشبكة في السنوات المقبلة. وقد أكدت الجمعية العامة أن الإطار العام للاستراتيجية المعتمدة في شباط/فبراير 2020 لا يزال ساريًا وملئًا، ولكن هناك حاجة لدمج بعض الأولويات في الأهداف الاستراتيجية. وقررت تشكيل فريق عمل من أعضاء وشركاء الشبكة لإعداد خطة طوارئ لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية والقيود على الحريات العامة. وأكدت الجمعية العامة على أهمية استراتيجية التواصل التي تتضمن محورًا للاتصال الداخلي وأهمية تطوير قدرات الأعضاء في مجالات التواصل. وعلى مستوى التقييم المؤسسي، جاء التأكيد على أهمية إجراء التقييم

الشبكة يعملون على قضايا التنمية المستدامة الرئيسية. وحاول الحدث الإجابة على الأسئلة التالية: ماهي التغييرات المطلوبة لاستعادة مساحات السياسة العامة لضمان حماية حقوق الإنسان؟؛ ماهي مراجعات السياسة اللازمة لضمان عدم ترك أي شخص في الخلف؟؛ كيف يمكننا تعزيز المسارات الشاملة والتشاركية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة؟ وقد تسجل 150 مشاركًا لحضور الحدث الجانبي.

وفي سياق المنتدى السياسي رفيع المستوى 2021، شاركت الشبكة أيضًا في تنسيق فرقة العمل التي أنشأتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية، فقامت بالتواصل مع ممثلي المجتمع المدني المهتمين بتحضير مداخلات شفوية ووضعت مسودات مع مداخلات لمصر وتونس والعراق. وقد مكن الانضمام إلى فرقة العمل والتنسيق مع المجموعات الرئيسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشبكة من الوصول إلى المعلومات وسهّل عملية إشراك الأعضاء. ومع ذلك، لا يزال اهتمام الأعضاء بهذه العملية ضعيفًا، وينتج عنه اختيار ممثلين أكثر اهتمامًا بأخذ زمام المبادرة وتقديم البيان الشفوي، مما يخلق تحديات متعلّقة بالتمثيل. ومن ناحية أخرى، أثار شركاء الشبكة أيضًا مسألة افتقار فرقة العمل إلى الشمولية، وعلى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مواصلة التنسيق لضمان المشاركة.

3 - إطلاق مشروع سوليد 2 في تونس في 29 و30 أيلول/سبتمبر

بين 29 و30 أيلول/سبتمبر، شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مؤتمر الإطلاق الرسمي للمرحلة الثانية لمشروع تعزيز الحوار الاجتماعي في جنوب المتوسط في فندق لايكو، تونس، الذي نظمه الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والاتحاد العربي لنقابات العمال، بالتعاون مع الاتحاد المتوسطي لشركات الأعمال، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وقد حضرت النقابات العمالية الإقليمية وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني الافتتاح مع مشاركين من ستة بلدان، تونس والمغرب والأردن (البلدان الرائدة في سوليد 1) ولبنان وفلسطين والجزائر (البلدان المستهدفة في

سوليد 2). ورکز الإطلاق على تسليط الضوء على أهمية هذا المشروع وأهدافه وغاياته، كما كانت فرصة لإثارة عدة أصحاب مصلحة للاهتمامات الإقليمية المتنوعة.

4 - المناصرة والحوار مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

بالتعاون مع شبكة العالم الثالث ومنتدى السياسات العالمية، نظمت الشبكة حدثًا جانبيًا كجزء من منتدى سياسات المجتمع المدني في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2021 بعنوان "مسألة القطاع الخاص في أوقات الأزمات"، انعقد في 29 آذار مارس، 2021. أدار الجلسة زياد عبد الصمد، وقد ضمت 4 مشاركين: باربرا آدمزمن منتدى السياسة العالمية، كندة محمدي من شبكة العالم الثالثة، وأثل جمال الصحفي المصري، وسفيان محمد عيسى، رئيس عمليات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة التمويل الدولية. وقد ساهم شركاء آخرون، مثل شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الإعلان عن الحدث وإعداد بيان عام موجه إلى صندوق النقد الدولي، يشرح كيف أن تدابير التقشف التي يتخذها الصندوق يفوق ضررها نتائج مساعدته. كما قيّمت الجلسة دور القطاع الخاص في أوقات الأزمات، بالنظر في نوع الحوافز، وساهمت في التعمق في إطار مسألة القطاع الخاص، والتدخلات على مستويات متعددة بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، للسياسات والعمليات التنظيمية. تم الترويج للحدث على وسائل التواصل الاجتماعي، ودُعي أعضاء الراصد العربي للحضور. وقد شاهد الجلسة مباشرة 155 مشاركًا باللغة الإنجليزية، و33 باللغة العربية، بالإضافة إلى التسجيل الذي كان متاحًا أيضًا على موقع IMF CSPF الإلكتروني. وسلطت الجلسة الضوء على تقريرين: أمثلة من "تقرير تسليط الضوء" وتقرير الراصد العربي 2021 "التنمية والدولة ودور الأعمال: اعتبارات في الطريق نحو المساءلة الفعالة".

أتاحت المناقشة مع ممثل من صندوق النقد الدولي الفرصة للشبكة وشركائها لعرض عواقب إنفاذ تدابير التقشف على البلدان الهشة خلال الأزمة الحالية، والتأكيد على منظور حقوق الإنسان، والنماذج الاقتصادية البديلة التي يمكن اعتمادها بدل تدابير



التقشف الصارمة. وقد رد ممثل صندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بالتذكير بأن الشرق الأوسط منطقة هشاشة وصراع، لذلك هناك حاجة مستمرة إلى قدر هائل من الاستثمار، لا سيما ضمن شروط الوباء الحالي، للسماح للمنطقة بالعودة للازدهار، حيث يتمتع القطاع العام بقدرات ومساحة مالية محدودة للغاية، والمنطقة بحاجة إلى نمو من حيث التوظيف والبنية التحتية والصحة والتعليم.

على صعيد متصل، وبعد موافقة مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على تخصيص حقوق سحب خاصة (SDRs) بقيمة 650 مليار دولار أمريكي (حوالي 456 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) في 2 آب/أغسطس 2021، لتعزيز السيولة العالمية، انضمت الشبكة ومؤسسة دعم لبنان ومنظمة أوكسفام والمركز اللبناني للدراسات وكلنا إرادة إلى الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي حول هذا الموضوع والدعوة إلى استخدام هذه الأموال لصالح الناس:

- طوّرت الشبكة ورقة بحثية حول هذا الموضوع ونشرتها.
- أصدرت الشبكة ومؤسسة دعم لبنان بيانًا مشتركًا.
- نظّم المركز اللبناني للدراسات ندوة عبر الإنترنت مع مداخله من مدير الشبكة.

وقد ساهمت هذه الجهود بزيادة اهتمام وانخراط مجموعات المجتمع المدني، وتم تأسيس مجموعات غير رسمية من المنظمات أعلاه للمناصرة على الاستخدام العادل لحقوق السحب الخاصة في لبنان.

الهدف الاستراتيجي 3

تنتج شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية المعرفة التي تقترح بدائل سياسية وتخدم المهام المتعلقة بالمناصرة والتوعية والتواصل مع الأطراف المعنية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية.

ينعكس التقدم نحو الهدف 3 من خلال:

- أنتج أعضاء وشركاء الشبكة بشكل مشترك 17 ورقة أبحاث وسياسات إقليمية و17 ورقة وطنية بالإضافة إلى 4 مواد تدريبية تقترح سياسات تنمية بديلة مثل: مساءلة القطاع الخاص، الثقافة والديمقراطية، السياسات المالية والضريبية (الديون، الإعانات، مساعدات التنمية)، والإدماج والحماية الاجتماعية.
- يمكن لأعضاء وشركاء الشبكة وغيرها من الجهات التنموية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والنقابات العمالية في المنطقة العربية الوصول إلى المعرفة التي تنتجها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من خلال الموقع الإلكتروني وقنوات التواصل. وخلال عام 2021، سجل الموقع 90000 زيارة، بالإضافة إلى زيادة حجم الجمهور على منصات وسائل التواصل الاجتماعي من حوالي 170000 في عام 2020 إلى 1300000 في عام 2021. وقد تم الاستفادة كثيراً من الرسائل الإخبارية بالكامل، وزاد عدد المشتركين النشطين بنسبة 50%. وتم توزيع نسخ مطبوعة من المنشورات خلال الفعاليات طوال عام 2021.
- يعتمد أعضاء وشركاء الشبكة وغيرها من الجهات التنموية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والنقابات العمالية في المنطقة العربية، إلى المعرفة التي تنتجها الشبكة في أبحاثهم وجهودهم للمناصرة وحواراتهم السياسية.
- يتم إبلاغ السلطات وصانعي السياسات على المستويين الوطني والدولي (صندوق النقد الدولي/البنك الدولي) بتوصيات السياسة التي تضعها الشبكة في الحوارات المختلفة، ولكن مجال التغيير لا يزال محدوداً.



تم إطلاق فيديو دعائي باللغة العربية مع ترجمة إلى الإنجليزية للترويج للأفكار الرئيسية في التقرير على وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب)، وقد وصل حتى الآن إلى أكثر من 80 ألف مشاهدة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك تم إنتاج فيديو تمهيدي عن تاريخ الراصد العربي وأهدافه، ومناقشة الإصدارات السابقة من التقرير وإصدار 2021، وذلك باللغة العربية مع ترجمة إلى الإنجليزية.

تم إعداد ندوة جانبية (رابط بالفيديو) تتضمن مقابلات مع باحثين من السودان ومصر والعراق لمناقشة التقارير الوطنية والسياق في هذه البلدان.

في مرحلة لاحقة، سيتم إنتاج 3 مقاطع فيديو قصيرة تم استخراجها من هذا الفيديو الطويل لاستخدامها في الترويج للتقارير الوطنية في هذه البلدان. سيتم إنتاج سلسلة من 60 رسماً بيانياً (30 باللغة العربية و30 باللغة الإنجليزية) لإلقاء الضوء على المعلومات المهمة في التقارير الإقليمية (8 رسوم بيانية) والتقارير الوطنية (22 رسماً بيانياً / 2 لكل دولة). وسيتم نشر هذه الرسوم البيانية على وسائل التواصل الاجتماعي كجزء من الحملة.



1 - إصدار 11 تقريراً وطنياً و 4 تقارير إقليمية حول مساءلة القطاع الخاص في إطار تقرير الراصد العربي 2021

ينصب التركيز المواضيعي لفترة 2020-2021 على مساءلة القطاع الخاص بالنظر دوره المتزايد في التنمية والحاجة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والإسهام في التنمية. يلعب قطاع الأعمال والاستثمار الأجنبي دوراً مباشراً في النمو الاقتصادي ومسارات التنمية. يوشك هذا الأمر أن يكون غير قابل للنقاش، كجزء من الخطاب السائد المرتبط بأجندة 2030 للتنمية المستدامة، لكن الارتباط الإيجابي بين تعزيز دور قطاع الأعمال وزيادة كمية الاستثمارات من ناحية، والقيمة المضافة على جبهة التنمية المستدامة من ناحية أخرى، لا يحدث بشكل عفوي، بل يتطلب تدخلاً مقصوداً من الدولة على مستويات متعددة من السياسة والإطار القانوني لجهة تحفيز هذه الروابط بشكل ديناميكي. يستلزم جزء من هذا التدخل بناء إطار عمل لمساءلة قطاع الأعمال يوضح الحد الأدنى من المسؤوليات خاصة عند القيام بالانتهاكات.

هذا يشكل ركيزة تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 2021، والذي يتضمن 11 تقريراً وطنياً و4 تقارير إقليمية حول دور القطاع الخاص في التنمية وتحمله المسؤولية بالعلاقة مع مبادئ حقوق الإنسان، في سياق الدور المتزايد للشركات في المجال العام والمسارات التنموية. وقد نتج هذا الاتجاه عن موجة خصخصة ما كان تقليدياً وظيفة عامة، مثل التعليم والخدمات الصحية وأنظمة المعاشات التقاعدية. ومن أحدث مظاهر هذا الاتجاه الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يتم الترويج لها واستخدامها لتوسيع دور القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، في تنفيذ المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البنية التحتية الكبيرة و مشاريع الخدمات العامة. ويتم تمكين ذلك من خلال خطاب يفترض أن الأموال العامة ليست كافية وأن الطريقة الوحيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي من خلال تعزيز نفوذ المال الخاص.

• التقرير متوفّر على الإنترنت حسب الأقسام (AR/EN).

• توثيق حفل الإطلاق متوفّر هنا.

2 - دراسة عن الثقافة

تستند الدراسة إلى 5 أوراق بحثية مختلفة:

- ورقة الخلفية الأولى من إعداد د. حسن عباس تناولت "الثقافة والديمقراطية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط".
- ورقة الخلفية الثانية حول "الشباب والثقافة والقيم على وسائل التواصل الاجتماعي: مع أمثلة من فلسطين والجزائر وتونس"، أعدتها السيدة اعتدال المجبري.
- ورقة الخلفية الثالثة حول "الثقافة والتنمية والتحول المجتمعي نحو الديمقراطية"، أعدتها السيدة جيهان أبي زيد.
- ورقة الخلفية الرابعة عن "الزخم الثقافي والتراث وتقلص التحول المجتمعي في المغرب: المدينة القديمة" في الدار البيضاء ومجموعة الأحياء كنموذج"، أعدتها السيدة مينا حبيب.
- ورقة الخلفية الخامسة حول "الهوية والتطرف في شمال لبنان: طرابلس والمنية نموذجا"، أعدتها السيدة جنى الذهبي.

تم الانتهاء من المسودة الكاملة والمجمعة باللغة العربية بحلول حزيران/يونيو 2021. ثم تم إنتاج نسخة مختصرة (حوالي 32000 كلمة) وتوفير كلتا النسختين ونشرهما باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية.

تتضمن الدراسة النهائية 6 أقسام رئيسية: (1) ملخص تنفيذي، (2) إطار مفاهيمي/نظري، (3) نظرة عامة على السياق الإقليمي، (4) تحليل المشكلات الرئيسية، (5) تحليل دراسات الحالة، (6) توصيات نهائية.

تغطي الورقة تسعة بلدان (لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر وتونس والمغرب وليبيا والجزائر) يستهدفها مشروع سفير وقد اعتمدت على مقابلات مع حوالي 76 باحث وخبير وشاب.





3- ورقة حول النزاعات واللامساواة

تأتي هذه الورقة نتاج تعاون مشترك بين أوكسفام وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لوضع الأساس لتغيير شروط النقاش حول قضية اللامساواة والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستند إلى جهد بحثي وسلسلة من خمس ندوات حول مواضيع ذات صلة، شارك فيها أكثر من 50 خبيرًا وممثلًا عن منظمات المجتمع المدني وناشطًا في المنطقة.

إن العلاقة بين اللامساواة والنزاع مسألة معقدة ومثيرة للجدل، فهي تقع في صلب القضايا التي تمس حقوق الإنسان. ويجب التعامل معها من منظور شامل يأخذ الأولوية في قضية بناء السلام والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف الهيكلي، وخاصة التمييز ضد المرأة والفئات والمناطق المهمشة. كما إن أي استجابة للامساواة تبقى غير مكتملة ما لم تأخذ في الاعتبار الدور الذي يلعبه تغيّر المناخ في تعميق التفاوتات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وتنتهي الورقة بسلسلة اقتراحات أساسية للمجتمع المدني والتمويل الدولي والحكومات الوطنية في المنطقة.

وقد عُقدت الندوة الأخيرة عبر الإنترنت في 6 أيلول/سبتمبر 2021 وانتهت بتأسيس مجموعة عمل مهتمة بالنزاعات واللامساواة، التي سوف تعتمد على نتائج الورقة في جهود المناصرة المشتركة.

4- إنتاج 6 أوراق بحثية إقليمية و3 تقارير وطنية تسلط الضوء على القضايا الهيكلية المعيقة للتنمية المستدامة

1) هل بدأت تلوح أزمة ديون أخرى في الأفق؟

أصبحت أزمة الديون حول العالم أكثر تواترًا، لا سيما في البلدان النامية. وقد أدت جائحة كوفيد إلى تضخيم الهشاشة الاقتصادية والمالية، وبشكل أكبر في البلدان النامية التي تراكمت لديها مستويات ديون مرتفعة. كما تواجه البلدان العربية ذات الدخل المتوسط وضعًا مزرئيًا. يهدف التقرير إلى إطلاع الجمهور العام غير التقني على مواطن الضعف الحالية المتعلقة بالديون في البلدان النامية والبلدان العربية متوسطة الدخل على وجه

الخصوص، باستخدام بيانات ثانوية من قواعد بيانات ووثائق المنظمات الدولية. تم تصميم الورقة ونشرها على الإنترنت. كما يتم توفير مادة سمعية بصرية تتعلق بمحتوى الورقة.

2) نظرة إقليمية على الجائحة العالمية

أثرت الجائحة على جوانب الحياة كافة، ودمّرت سبل عيش الفقراء وأبطأت الدعم الإنساني. ومع استمرار فرض قيود صارمة على العمل والتنقل كجزء من الاستجابة لكوفيد-19، يتعرض العمال في كثير من البلدان لانتهاك حقوقهم الأساسية. وقد وضع الوباء جميع القطاعات تحت المجهر، وتحديدًا القطاعات الصحية. تستعرض الورقة البحثية الوضع في المنطقة العربية في ظل جائحة كوفيد-19، وتسلط الضوء على السياسات التي تتبناها الدول العربية في تصديدها للوباء، والتمييز المحتمل ضد بعض الشرائح الاجتماعية واستبعادها كنتيجة لهذه السياسات. كما يتناول التقرير التداخات الاجتماعية والاقتصادية للوباء، ويبحث في الهياكل الصحية والاقتصادية للمنطقة التي أعاقت اتخاذ تدابير أكثر دعمًا وإنصافًا، وقد تم تصميم الورقة ونشرها على الإنترنت. كما يتم توفير مادة سمعية بصرية تتعلق بمحتوى الورقة.

3) دعم السلع الأساسية في المنطقة العربية

تهدف الورقة البحثية إلى استكشاف الدعم الحالي الذي تقدمه الدول العربية لمواطنيها والسلع الأساسية المدعومة. وهي تحاول تحديد التحولات الأخيرة في الدعم، والعوامل المؤثرة في تبني الإصلاحات المذكورة، ودور صندوق النقد الدولي في تبني إصلاحات خفض الدعم. وتبحث الورقة في تأثير خفض الدعم، وتحديدًا على المستفيدين، فضلًا عن النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدابير إصلاحات الدعم. وأخيرًا تقدم الورقة توصيات لصناع القرار في البلدان المستهدفة بهدف تحسين الأداء العام والاجتماعي وآليات إدارة الدعم، بما فيه اقتراحات للمساعدة في تجنب الأخطاء السابقة، وآليات مقترحة لتعزيز كفاءة الدعم رغم التخفيض ومحدودية الفوائد. وقد تم تصميم الورقة ونشرها على الإنترنت.

4) ورقة إقليمية حول الإدماج

تتبع هذه الورقة المناقشة حول الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني بشأن التنمية المستدامة ضمن "منتدى المجتمع المدني للتنمية المستدامة"، والذي أشار إلى ضرورة أن تأتي مقارنة الإدماج ضمن عملية استراتيجية لتحقيق أكثر النتائج فعالية والتغييرات التحويلية. تقدم الورقة البحثية الإطار العام لمفهوم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتحدد أبرز الجوانب التي تم تناولها في أجندة التنمية المستدامة من حيث مراعاة قضايا الإعاقة بشكل يتوافق مع القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويقدم البحث في قسمه الأخير مجموعة من الاقتراحات والتوصيات نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ضمن تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من قبل الحكومات العربية وضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة.

5) التحوّل إلى الأخضر: مراقبة التحول الأخضر في المنطقة العربية

تناول هذه الورقة البحثية مفهوم التحول الأخضر والاقتصاد الأخضر. فعلى الرغم من حجم تفاوت إجراءات وأداء التحول الأخضر عبر المنطقة، فإن معظم منخرطة فيه بشكل أو بآخر. ترسم هذه الدراسة خرائط لأعمال

الدول العربية والممولين الرئيسيين للتحوّل الأخضر، وتوفّر تقييماً كمياً، وليس نوعياً، ومجموعة من التوصيات التي تتناول إمكانيات زيادة مشاركة المجتمع المدني وقيامه بالرصد، تليها توصيات لجهات فاعلة محددة، بما في ذلك الدول والجهات المستفيدة في مسارات الانتقال الأخضر.

6) المساعدة الإنمائية الرسمية ودور المانحين في حالات النزاع

تمت صياغة ورقة إقليمية عن المساعدة الإنمائية الرسمية ودور المانحين مع 3 دراسات حالة وهي في انتظار التصميم والنشر. الباحث الرئيسي هو نسيم أبي غانم، بالاشتراك مع الباحثين وليد علي من اليمن ووائل منذر من العراق، ودراسة حالة عن لبنان من قبل فريق الشبكة. تقدم الورقة بشكل أساسي أدلة وتحليلًا مفصلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التي تعاني من النزاع أو الجمود السياسي. كما يتزامن توقيت التقرير مع ضرورة الدعم التنموي بعد جائحة كوفيد-19، التي شكّلت عبئاً إضافياً على هذه البلدان التي كانت تعاني أساساً من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية.





5- فصل عن الدمج في السوق وتفعيل العمالة ضمن استراتيجية الحماية الاجتماعية في لبنان

بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية ومجموعة بيوند، أعدت الشبكة فصلاً عن تفعيل سوق العمل لاستراتيجية الحماية الاجتماعية في لبنان. تضمن الفصل خطة إستراتيجية مكونة من ثلاثة مراحل: المدى القصير والمتوسط والطويل، تشمل التدابير التي تستهدف التحديات القائمة في لبنان والتي تفاقمت مع الأزمة المزدوجة الحالية (الوبائية والمالية)، والمخرجات التي نأمل أن تتحقق مع تنفيذ الإصلاحات المناسبة. تم إعداد هذه التدابير والمخرجات من خلال مصفوفة قدمتها بيوند، تم تطويرها لاحقاً ضمن الفصل، أيضاً باتباع مخطط قدمته بيوند. بعد تقديم المسودة، عُقدت اجتماعات متكررة مع منظمة العمل الدولية، وتم اقتراح التعديلات والموافقة على المسودة النهائية بعد التنسيق مع وزارة العمل.

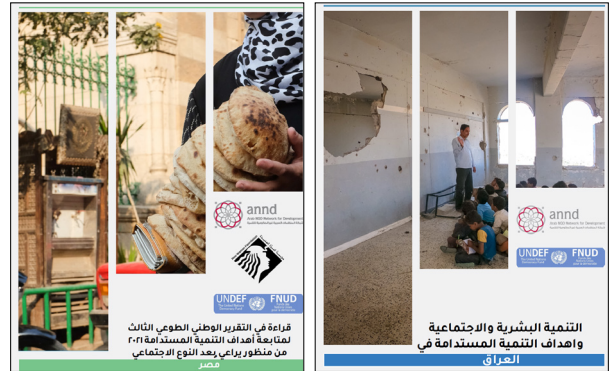
6- تطوير 3 أوراق بحثية حول سياسات الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها

1) ورقة بحث إقليمية حول سياسات التجارة والاستثمار في سياق شراكة الجوار الأوروبية (أيار/مايو - حزيران/يونيو 2021)

في إطار مشروع مجالات، أجرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بحثاً إقليمياً حول سياسات التجارة والاستثمار في المنطقة، مع التركيز بشكل أساسي على تقييم إطار العمل، وتفكيك مقارنة الاقتصاد الأخضر والرقمي والمرونة، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الشريكة الجنوبية في ضوء الجائحة، واستجابات سياسة الاتحاد الأوروبي، ومبادرات الشراكة، والدروس المستفادة من تقييم اتفاقيات التجارة الحرة والمفاوضات الخاصة باتفاقيات التجارة الحرة في المناطق الحرة. ويشير البحث إلى أن إطار التجارة والاستثمار في "الأجندة الجديدة" لا يختلف جوهرياً عن الممارسة الحالية التي تؤكد على تحرير التجارة كسياسة إنمائية. وما هو في الواقع إلا استمرار وتعميق للمشروع النيوليبرالي الفاشل القائم على التحرير

7) ثلاثة تقارير وطنية تسلط الضوء على تنفيذ أجندة 2030

تم تطوير ثلاثة تقارير تسليط الضوء بناءً على جلسات الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين، واحد لتونس وواحد للعراق وآخر عن مصر من قبل نقاط الاتصال الوطنية لمشروع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. يعرض تقرير تسليط الضوء التونسي المناقشات الرئيسية التي جرت خلال عملية الديناميكيات النسوية التي أطلقتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. وقدم تقرير تسليط الضوء على التقرير الطوعي الوطني المصري تقييماً للأخير من منظور نسوي، وأعدته مؤسسة المرأة الجديدة. أما التقرير العراقي الذي أعدته جمعية تموز فيتناول التنمية البشرية في البلاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



والنظامية، وتعزيز القدرات الإنتاجية ودعم المبادرات في البلدان الشريكة الجنوبية للانتقال من الاقتصادات الريعية إلى الاقتصادات الوطنية المتنوعة والمنتجة.



والخصخصة واستقرار الاقتصاد الكلي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة المقترحة، الذي يعطي الأولوية للسياسة والأمن في الجوار الجنوبي أكثر من التنمية الاقتصادية ويهمل الجذور الهيكلية للتخلف واختلال موازين القوى الدولية والمحلية. ورغم اشتغالها على بعض الالتزامات الواعدة مثل دعم الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلا أنها ما تزال تصر على فكرة أن تعظيم النمو الاقتصادي يمكن تحقيقه بشرط اعتماد الحلول التكنولوجية. تم تصميم الورقة ونشرها على الإنترنت. كما يتم توفير مادة سمعية بصرية تتعلق بمحتوى الورقة.

2) ورقة بحثية حول أولويات لبنان في ضوء الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان (أيار/مايو - حزيران/يونيو 2021)

7- إصدار ورقة حول "التشبيك في المنطقة العربية"

قام الدكتور فوزي بوخريص بتطوير ورقة بعنوان "شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية: الفرص والتحديات"، والتي تقدم بحثاً ومعرفة واسعة حول تحديات التشبيك على مستوى المجتمع المدني في المنطقة العربية، فضلاً عن المزايا والعلاجات الممكنة. سيسمح التحليل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأطراف الخارجية بفهم التحديات الحقيقية التي واجهها هذا القطاع في السنوات الماضية، وتأثير الأزمات على عملها النشط، والحلول المتعلقة بتخفيف المخاطر المستقبلية. تمت مناقشة نتائج الورقة خلال ندوة عبر الإنترنت في 21 أيلول/سبتمبر 2021 شارك فيها أكثر من 40 من ممثلي المجتمع المدني، مما أتاح مناقشة مستنيرة حول تحديات وفرص التشبيك في المنطقة.

طوّرت الشبكة ورقة بحثية حول العلاقات بين لبنان والاتحاد الأوروبي بهدف عرض أولويات لبنان واحتياجاته في إطار شراكته مع الاتحاد. وبالنظر إلى مجالات التعاون ذات الأولوية، كان التركيز على الفرص الاقتصادية واحتياجات الاستثمار والحماية الاجتماعية بشكل خاص. وقد اعتمدت الورقة كمراجع أساسية على أجندة البحر الأبيض المتوسط الأخيرة والمبادرات الرئيسية، بالإضافة إلى إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار ومؤتمر سيدر.

3) موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من الأجندة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (شباط/فبراير - آذار/مارس 2021)

بعد تبني البيان المشترك الجديد بعنوان "الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط: البيان المشترك بشأن الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي"، أصدرت الشبكة ورقة موقف بعنوان "موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من الخطة الجديدة لمنطقة المتوسط"، أشارت إلى الاعتراف بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية للشركاء الجنوبيين من قبل الاتحاد الأوروبي، والانتعاش طويل الأجل المقترح في "الخطة الاقتصادية والاستثمارية للجيران الجنوبيين"، من خلال التصدي للتحديات الهيكلية





وبالإضافة إلى المواد التدريبية الكاملة المتوفرة لدى، يمكن للأفراد والمؤسسات الوصول إلى مجموعة الأدلة من خلال الدورات والمحتوى التفاعلي التي نشرتها الشبكة على منصة **Thinkific**، والتي توفر أداة للتعليم الذاتي عبر الإنترنت، مجاناً وبدون قيود زمنية. بتعبير أدق، يتم تمثيل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بشكل فريد من خلال الصور، وعروض **PowerPoint**، والرسوم البيانية، وما إلى ذلك، وتتضمن الأقسام الرئيسية المغطاة في الوحدات المكتوبة، والتي تتوفر أيضاً كما هي.

هذه الدورات مفتوحة للمتدربين في أي وقت وبالسرعة التي تناسبهم. ندعو جميع المديرين والمتدربين للاشتراك والاستفادة من هذه المادة التفاعلية.

2) دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تم تطوير ونشر دليل حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص باللغتين العربية والإنكليزية، يتناول جوانب مختلفة من طبيعة هذه الشراكات في المنطقة العربية، ومن المتوقع أن تستخدمه منظمات المجتمع المدني لرصدها على المستوى المحلي والمشاركة في عمليات التنمية.



8 - تطوير مواد تدريبية

1) مواد تدريبية حول التنمية المستدامة

تم تصميم مجموعة من الأدوات التدريبية حول أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة لتوفير محتوى مفصل حول خطاب ومقاربة التنمية البشرية المستدامة، ستكون بمثابة مادة مرجعية أساسية وحاسمة لتدريب ودعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للانضمام إلى الحوارات البناءة ومسارات صنع القرار بشأن التنمية المستدامة. ويمكن استخدام أدوات التدريب هذه من قبل المديرين العاملين في قضايا التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمناصرة والمواضيع الرئيسية التي تغطيها أجندة 2030، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر النوع الاجتماعي وتغير المناخ والمساعدات الإنمائية، وما إلى ذلك. ويمكن للجهات الفاعلة والمجموعات في المجتمع المدني استخدامها كمادة مرجعية رئيسية لتعزيز قدراتها وفهمها النقدي لقضايا التنمية.

يختلف محتوى مجموعة الأدوات من المستوى الأولي إلى المتقدم في التدريب والممارسة. بالنسبة لأولئك المشاركين لأول مرة أو الذين يفتقرون إلى المعرفة المتقدمة بأجندة 2030، تشمل مجموعة الأدوات عرضاً تقديمياً للمعلومات الأساسية حول الأجندة وأهدافها وغاياتها التي يمكن استخدامها في ورش العمل التمهيدية والدورات التدريبية. وتغطي مجموعة الأدوات عناصر إضافية تسمح بإجراء تقييم نقدي لأجندة 2030، واستكشاف نقاط القوة والضعف فيها ومدى اتساقها مع المقاربة القائمة على التنمية والمرتكزة على الإنسان. كما تتضمن عناصر تحليلية ومنهجية تساعد على ربط أجندة 2030 بمسار التنمية والتحديات المجتمعية في بلداننا، وتسمح بتكييف واستنساخ مفاهيم الأجندة مع خصائص كل دولة، وربطها بخطط التنمية الوطنية أو استراتيجيات العمل والأهداف التنموية لمنظمات المجتمع المدني.

3) دليل تدريبي حول مبادئ اسطنبول

تم تطوير دليل مبادئ اسطنبول واستخدامه كأداة رئيسية في التدريب في كانون الأول/ديسمبر 2021، وهو يهدف إلى دعم المنظمات غير الحكومية والمدربين في تطبيق مبادئ اسطنبول بشكل فعال، وتسهيل الضوء على الشفافية والمساءلة في عملياتها الداخلية. وتغطي هذه المادة، التي أُنتجت باللغة العربية، ورشة عمل مدتها يومين، توضع هذه الموضوعات في سياقها في المنطقة العربية. وهي مصممة لتكون أداة أساسية، ليس فقط لإدارة ورش العمل التدريبية ولكن لشرح المنهجية المستخدمة لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية لتكون مسؤولة بشكل كامل عن ممارساتها التنموية. ويمكن لمجموعة متنوعة من العاملين الاستفادة من استخدام هذا الدليل ودعم وتعزيز إستراتيجيتهم المؤسسية، بغض النظر عن حجم المؤسسة. وتنقسم هذه الأداة إلى خمسة فصول. يمكن أن يساعد الأول في تقييم مستوى المشاركة في تطبيق المبادئ، ويغطي الفصل الثاني السياق التاريخي لهذه المبادئ، ويركز الفصل الثالث على محتوى المبادئ من خلال نشاط عمل جماعي مفصل، بينما يركز الفصل الرابع على التحديات التي تواجه تنفيذ المبادئ، وأخيراً، يُخصص الفصل الخامس للاستنتاجات.

4) دراسات حالة وطنية حول شراكات التنمية بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تم التواصل مع مجموعة من الخبراء والشركاء والأعضاء (مدى، منظمة الشفافية الدولية، كوث، والاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً) من أجل العمل على إعداد الخرائط والتقييم، وقد بدأت صياغة المسودة الأولى. وسوف تستخدم الوثائق التي سيتم تطويرها كمواد للدورات التدريبية الأربعة ذات الصلة المقرر عقدها في الربع الأول من عام 2022. وتنقسم الدراسات حسب المقاربة (النوع الاجتماعي والشفافية والشباب والإدماج) وسيتم استخدامها كمواد تدريبية لورش العمل القادمة حول قدرة منظمات المجتمع المدني على رصد شراكات التنمية من منظور حقوق الإنسان.



الهدف الاستراتيجي 4



تدعم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية جهود تحسين البيئة التمكينية للمجتمع المدني في الدول العربية من خلال التشبيك وتوفير قنوات للحوارات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ينعكس التقدم نحو الهدف 4 من خلال:

- تقديم منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية 14 ورقة بحثية وأكثر من 20 تحديثًا شهريًا في عام 2021 حول حالة الفضاء المدني في بلدانها من خلال موقع الشبكة الرئيسي، والموقع المصغر للفضاء المدني، والنشرة الإخبارية، والاجتماعات. تساعد هذه المراسلات على فهم قضايا الفضاء المدني بشكل أفضل والمناصرة في سبيل بيئة موالية.
- إنتاج المعرفة والتحليلات المنظمة والمقارنة من قبل منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول وضع الفضاء المدني في بلدانها: تم تطوير تقرير إقليمي تحليلي وورقة نظرية حول إطار عمل المجتمع المدني في المنطقة العربية في عام 2021.
- تجميع جهود منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية وترجمتها إلى إجراءات ومبادرات مناصرة مشتركة على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل الدفاع عن الفضاء المدني. وتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات والتعليقات من الاجتماع الإقليمي للفضاء المدني، وكذلك الملاحظات الختامية من التقارير الوطنية، عند صياغة خطة المناصرة لعام 2022.
- تعزيز التشبيك بين منظمات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال إجراءات مشتركة ومنسقة يأخذها المكلفون في الاعتبار. شاركت الشبكة في مبادرات مختلفة حول الفضاء المدني بما في ذلك تدريب مفوضية حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني السوري على الاستعراض الدوري الشامل، وتدريب همزة وصل للمنظمات غير الحكومية السورية، والمنتدى العربي للتنمية المستدامة، والحدث التحضيري له الذي نظّمته الشبكة (حضره 120 مشاركًا). وتمتد عضوية الشبكة أيضًا إلى شبكات أخرى، مثل شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية، والتي تعمل بشكل مكثف على قضايا تقلص الفضاء المدني، بالإضافة إلى لجنة توجيه شبكة Reality of Aid التي تعد الشبكة جزءًا منها، وتعمل بشكل أساسي على المناصرة بشأن القضايا ذات الصلة بفاعلية التنمية.



2 - إعداد 12 تقريراً وطنياً

تمت صياغة 12 تقريراً وطنياً من قبل نقاط الاتصال الوطنية لدى الشبكة ومراجعتها من قبل أعضاء فريق العمل ذوي الخبرة الواسعة في مفاهيم الفضاء المدني، وهي تشمل الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس والسودان واليمن. وقد تم تحرير التقارير داخلياً وتصميمها ونشرها على موقع الشبكة وموقع الفضاء المدني المصغر وعلى قنوات وسائل التواصل الاجتماعي ونشرة الشبكة الإخبارية. وجاء التركيز الرئيسي لتقارير 2020-2021 على تداعيات كوفيد-19 المباشرة وغير المباشرة على الفضاء المدني والحركات الناشئة في الدول العربية. وكانت التقارير الواردة من دول مثل اليمن، مثلاً، أكثر تركيزاً على غياب الاستقرار والصراع وتأثيرات الحرب على الفضاء المدني. تم اختيار موضوع التركيز بطريقة تشاركية من خلال اجتماع عبر الإنترنت شارك فيه مختلف نقاط الاتصال والأعضاء للحصول على صورة دقيقة للاحتياجات والأولويات الوطنية. طورت الشبكة نموذجاً موجزاً للتقرير، وطلبت لاحقاً من نقاط الاتصال تفصيل المخطط وفقاً للسياسات الوطنية. تم استخدام هذه الطريقة من أجل الحصول على هيكل منظم إلى حد ما للتقارير مع الحفاظ على الملكية والدقة.

3 - إنتاج تقرير إقليمي يتضمّن ملخصات وتحليلات حول المنطقة

أعدّ التقرير الإقليمي من قبل الباحثة مي مكي، التي لديها خبرة واسعة في البحث حول الفضاء المدني في المنطقة العربية وبشكل أكثر تحديداً في برنامج "رصد الفضاء المدني"، وتمت مراجعته من قبل الخبير أديب نعمة لضمان الجودة والاتساق. استندت الباحثة في تحليلها إلى النتائج والتوصيات والاستنتاجات الواردة في التقارير الوطنية. هذا ويقوم التقرير الإقليمي بتفحص الروابط والتشابهات بين البلدان بشكل نقدي، للوصول إلى فهم دقيق لديناميكيات الوطنية والإقليمية. ويبحث التقرير في الاتجاهات العامة للقيود

1 - تحديث مرصد الفضاء المدني من خلال نقاط الاتصال الوطنية

تم تحميل أكثر من 20 تحديثاً خلال العام 2021 متوفر على الموقع الإلكتروني. أرسلت نقاط الاتصال الوطنية تحديثات منتظمة حول وضع الفضاء المدني على مدار العام وحسب الحاجة، وتتكون التحديثات بشكل أساسي من ملخصات قصيرة حول الاحتجاجات الرئيسية التي تجري في البلدان، والاستخدام غير القانوني للعنف، والتغييرات في الإطار القانوني حول عمل منظمات المجتمع المدني أو الحريات الفردية، وغيرها. ويعمل الباحثون مع الشبكة في بلدان تقاريرهم ولديهم اتصالات مباشرة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والهيئات الأخرى، مما يجعلهم قادرين على تقديم معلومات دقيقة وعضوية فيما يتعلق بالتطورات حول المجتمع المدني. يتم نشر التحديثات مباشرة على موقع الشبكة المصغر الخاص بالفضاء المدني وهي مقسمة حسب الدولة والتسلسل الزمني. تتيح لنا التحديثات الحصول على فكرة عامة ومفصلة عن الاتجاهات والتطورات الجارية المتعلقة بالفضاء المدني وأي أمر عاجل قد يحتاج إلى اهتمام وجهود المجتمع الإقليمي والدولي. تعمل الشبكة أيضاً على الفضاء المدني من خلال شراكاتها مع راصد سيفيكوس، حيث يتم توفير تحديثات منتظمة حول وضع الفضاء المدني في المنطقة العربية باللغة الإنجليزية.



القانونية على الفضاء المدني في العالم العربي، وتأثير كوفيد-19- عليه، والهجمات المضادة من قبل السلطات بما في ذلك الهيمنة العسكرية واستخدام الجماعات الطائفية لحماية النظام. ومن ثم، تدرس الورقة السلطات الضعيفة والمعزولة وكذلك دور المجتمع الدولي في النضال من أجل بيئة مواتية للمجتمع المدني.

4 - عقد اجتماع إقليمي عبر الإنترنت مع نقاط الاتصال الوطنية والجهات الفاعلة ذات الصلة

عُقد اجتماع إقليمي عبر تطبيق زووم على الإنترنت يومي 23 و24 أيلول/سبتمبر 2021، شارك فيه ما يقرب من 50 شخصًا وضم باحثين وطنيين وممثلين عن عدّة منظمات مجتمع مدني من المنطقة العربية وأعضاء وشركاء الشبكة وممثلة عن سيفيكوس، وهي منظمة دولية غير ربحية تعمل على تعزيز عمل المواطنين والمجتمع المدني عالميًا. تضمن جدول أعمال اليوم الأول مداخلة من الخبير والاستشاري أديب نعمة، الذي قدم الإطار المفاهيمي والنظري حول الفضاء المدني في المنطقة العربية. وكانت المداخلة الثانية من ماريانا بيلابا باريتو، قائدة تجمع الفضاء المدني في سيفيكوس، التي عرضت الأساليب والأدوات لتعزيز المجتمع المدني في المنطقة وعالمياً. أما المداخلة الثالثة فقد كانت من مي مكي، مؤلفة الورقة الإقليمية بناءً على نتائج التقارير الوطنية، التي قدّمت ورقتها، ورُجّزت على مختلف أساليب قمع الفضاء المدني في المنطقة العربية. بعد هذه المداخلات الثلاثة، قدمت نقاط الاتصال الوطنية معلومات محددة بناءً على التقارير والسياقات الوطنية، وتم تقسيم العروض التقديمية حسب الموضوع: (1) تأثيرات كوفيد-19- على

الفضاء المدني والحريات المدنية، (2) قمع الاحتجاجات والثورات والاجتماعية، (3) تأثير الصراع وعدم الاستقرار على الفضاء المدني، (4) القمع المؤسسي لنشطاء حقوق الإنسان والصحفيين. وحُصص الجزء الأخير من الاجتماع لتطوير إطار عمل للمناصرة فيما يتعلق بالفضاء المدني في المنطقة العربية.

5 - وضع الأولويات الرئيسية للمناصرة حول الفضاء المدني

خلال الجزء الأخير من الاجتماع الإقليمي في 24 أيلول/سبتمبر، حُصصت جلسة لتقديم وتطوير خطة المناصرة حول الفضاء المدني في المنطقة. أولاً، قدم المنسق إطار عمل مناصرة يتعلق بالموضوع المطروح، ثم سلط الضوء على مطالب وأولويات المشاركين ونقاط الاتصال. واشتملت الجلسة على مناقشة عامة وطاولة مستديرة بين المشاركين من أجل جمع البيانات المطلوبة لتطوير خطة مناصرة تشاركية سيتم دمجها في برنامج راصد الفضاء المدني في العام المقبل.

الهدف الاستراتيجي 5



تطور شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية قدرتها المؤسسية في التنسيق والتواصل والاستدامة.

ينعكس التقدم نحو الهدف 5 من خلال:

- السياسات والأدوات الجديدة التي وضعتها الشبكة على المستوى المؤسسي لتعزيز تبادل المعرفة والمعلومات، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية التواصل وتطوير سياسة الدمج وتحديث سياسة النوع الاجتماعي.
- استخدام الأعضاء والشركاء والموظفين السياسات والأدوات المطورة حديثاً بشكل فعال، لا سيما استراتيجية الاتصالات.
- التبادل المنهجي للمعلومات والمعرفة والخبرة بين أعضاء الشبكة وشركائها وموظفيها، والذي يتم الترويج له من خلال النشرة الإخبارية الشهرية.
- تعزيز التنسيق والتواصل الوثيق بين منظمات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من خلال إجراءات مشتركة ومنسقة.



1 - تطوير وتحديث السياسات الداخلية

وضعت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية سياسة الدمج التي نوقشت واعتمدت بإجماع الأعضاء. وأعدت الشبكة تقييم سياستها المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأجرت التحديثات اللازمة.

2 - استراتيجية التواصل

اتبعت استراتيجية التواصل التي تم تطويرها بين عام 2020 وأوائل 2021 مسارًا تشاركيًا تشمل المشاركة الوثيقة للأعضاء والموظفين وأصحاب المصلحة. نوقشت مسودة الاستراتيجية هذه باستفاضة خلال اجتماع الجمعية العامة في آذار/مارس 2021، وقدم الأعضاء مقترحات قيمة لتحسين التواصل الداخلي بين الأعضاء وبينهم وبين الأطراف الخارجية، فضلًا عن الربط المباشر لاستراتيجية التواصل بالاستراتيجية الشاملة للشبكة. وبالتالي، بدأت الشبكة في تسليط الضوء على الحركات الشعبية على المستويين الوطني والإقليمي، وإشراك مزيد من الشركاء من ليبيا والجزائر ودول أخرى. علاوة على ذلك، سيتم التخطيط لبناء القدرات الفنية للأعضاء على المستوى الوطني لضمان التواصل الفعال مع الشبكة وأعضائها.

3 - النشرة الشهرية

أصدرت الشبكة نشرة شهرية بمعدّل 4 مقالات لكل عدد، ساهم فيها الأعضاء والشركاء والخبراء سعيًا للتنوع الإقليمي وإثراء مضمونها.

4 - تقييم من خلال أداة OMT

أجرت الشبكة تقييمًا بمساعدة مستشار خارجي، وذلك لفهم التحديات المؤسسية بشكل أفضل والوصول لنتائج مهمة والفرص لتطوير الشبكة. استندت المنهجية المستخدمة إلى اختبار OMT الذي طورته مؤسسة فورد. وقد أجرى الميسر التمرين بشكل افتراضي بسبب كوفيد-19. وقد شارك 6 من أصل 14 موظفًا وجميع أعضاء لجنة التنسيق الاثني عشرة. ومن الموظفين الستة، 3 كانوا من كبار المديرين. أما تعليقات لجنة التنسيق فجاءت خلال اجتماع حضوري في بيروت في تموز/يوليو 2021.

وقد طوّرت نظام نقاط بناءً على المنهجية للمساعدة في تحديد بعض الأولويات، مما أدى إلى الترتيب التالي: (1) المناصرة، (2) الاتصالات الخارجية، (3) قيادة الشبكة، (4) جمع التبرعات والعلاقات مع المانحين، (5) المشاركة الميدانية، (6) الحوكمة، (7) الثقافة التنظيمية، (8) البرمجة. وفيما يلي أهم التوصيات:

- المصادقة على إنتاج المعرفة كي تصبح متاحة للجمهور.
- استخدام أدوات مبتكرة لتقديم المحتوى إلى شرائح أوسع.
- جعل أنشطة التواصل أكثر صلة بالتغييرات السياقية وإشراك الجمهور بشكل أكبر من خلال ما يُعرف باسم الدعوة إلى العمل، أي طلب الاستجابة.
- المشاركة النشطة لأعضاء الشبكة في أنشطة التواصل.
- تنشيط التواصل بين أعضاء الشبكة.

5 - اجتماعات لجنة التنسيق

اجتمعت لجنة التنسيق حضورًا يوم 30 تموز/يوليو 2021 في بيروت، وقدمت آخر التطورات في السياقات الوطنية والآثار المترتبة على عمل الشبكة، بالإضافة إلى توصيات حول استراتيجية التواصل واستراتيجية جمع التبرعات. وقد أفاد التقييم الاعتماد على تمرين OMT (انظر أعلاه).

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت لجنة التنسيق في بيروت مجددًا لمناقشة السياقات الصعبة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستعرضت الأولويات البرمجية وحددت أولويات العمل القادمة التي تدخل في استراتيجية الشبكة.

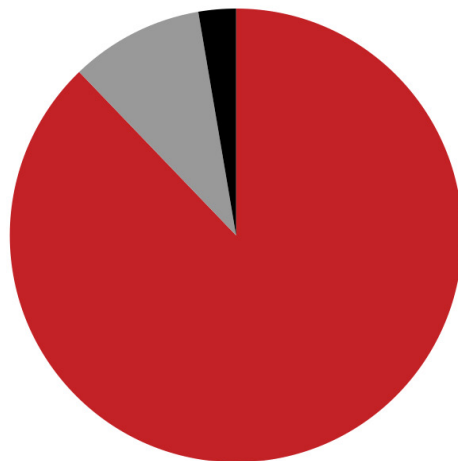
USD

68,907	الرصيد المدور من السنوات السابقة
20,691	كريستن ايد
95,608	صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
110,000	الصندوق الوطني للديمقراطية
51,637	المساعدات الشعبية النرويجية
20,228	المعهد الفرنسي
141,188	اتحاد النقابات الدولي
98,055	دياكونيا
15,667	سيفيكوس
284,980	فورد فوندايشن
78,121	خبز لأجل العالم
67,365	اوروميد رايتز
92,761	التنمية والسلام - كندا
4,000	العمل من أجل التنمية المستدامة
1,228	المنتدى الدولي لمنصات المنظمات غير الحكومية الوطنية
1,081,529	إجمالي إيرادات المنح
13,843	إيرادات النشاطات
20,185	إيرادات محلية
0	اشتراكات الأعضاء
34,028	إجمالي الإيرادات غير المقيدة
85,499	الإيرادات المالية
1,201,056	إجمالي الإيرادات

USD

1,130,155	مصاريف نشاطات الشبكة
186,460	الهدف الاستراتيجي رقم 1. بناء كتلة حرجة من الجهات الفاعلة والشركاء في التنمية في المنطقة العربية لتصبح فعالة في سياسات التنمية على المستويات الوطنية
121,590	الهدف الاستراتيجي رقم 2. تؤثر المنظمات المجتمعية بنجاح على سياسات التنمية الاقليمية والدولية البديلة من خال العمل معا والتعاون للضغط على المؤسسات الدولية والإقليمية
479,490	الهدف الاستراتيجي رقم 3. تنتج الشبكة المعرفة حول اقتراحات بدائل سياسية وتخدم المهام المتعلقة بالمدافعة والتوعية والتواصل مع الأطراف المعنية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية
145,160	الهدف الاستراتيجي رقم 4. تعزز الشبكة الجهود المبذولة لتحسن بيئة تمكّن المجتمع المدني في البلدان العربية من خلال التواصل وإتاحة قنوات للحوار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية
197,455	الهدف الاستراتيجي رقم 5. تطوير القدرات المؤسسية للشبكة في التنسيق والتواصل والاستدامة
122,502	المصاريف الإدارية
34,459	المصاريف المالية
1,287,116	مجموع المصاريف
-17,153	الرصيد في 31/12/2021

المصاريف

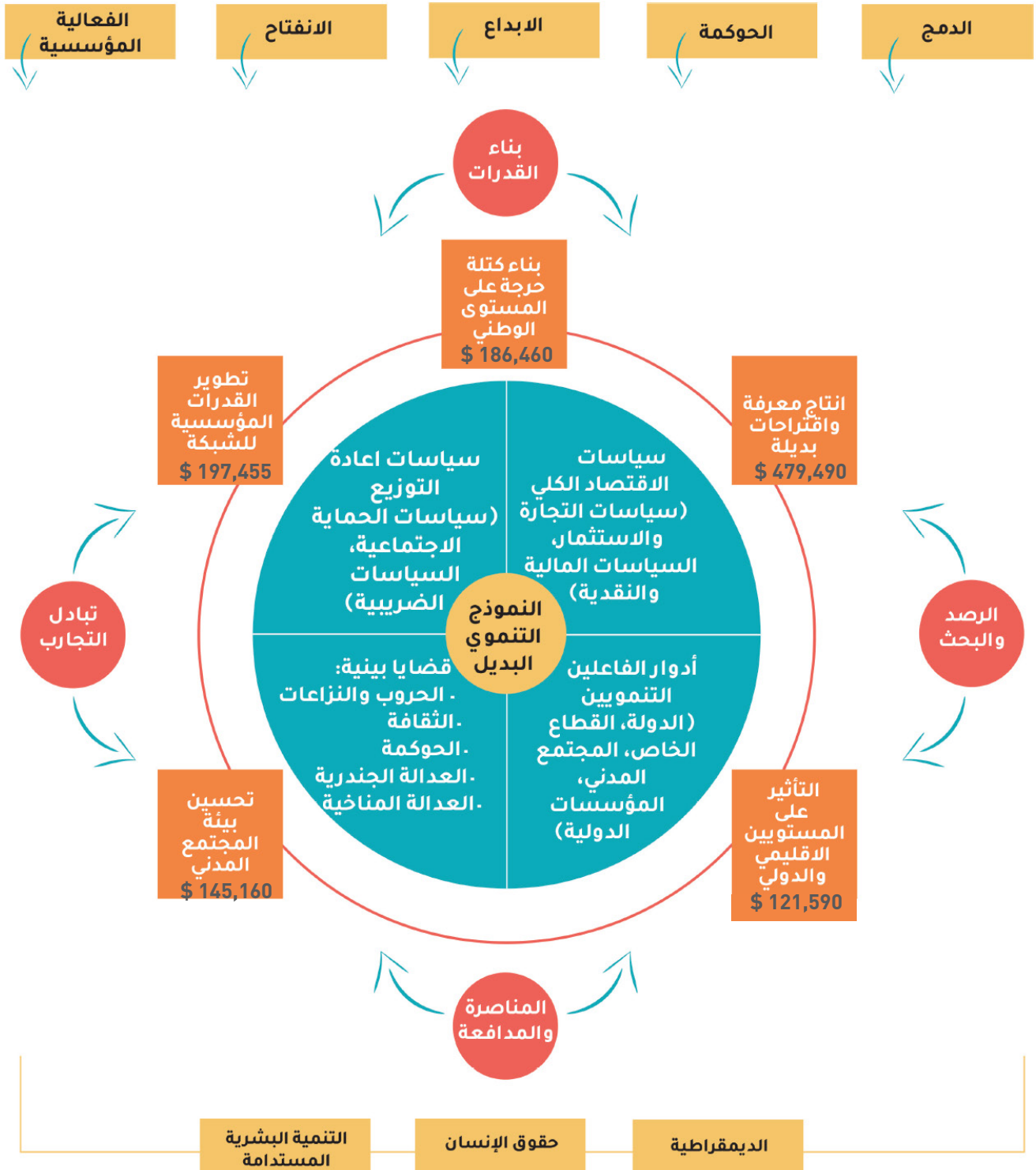


87.8% ■ مصاريف نشاطات الشبكة

9.5% ■ المصاريف الإدارية

2.7% ■ المصاريف المالية

مصاريف نشاطات الشبكة حسب الهدف



www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org



Arab NGO Network for Development



@ArabNGONetwork



Arab-NGO-Network-for-Development



anndmedia